الإسلام والديمقراطية: الأسس

أحمد الريسوني

نوفمبر 2015

FONDATION POUR L'INNOVATION POLITIQUE
fondapol.org

FONDATION POUR
L'INNOVATION
POLITIQUE
fondapol.org

www.fondapol.org

أحمد الريسوني

الاسلام والديمقراطية:
الأسس

ترجمة

عبد الحق الزموري

نوفمبر 2015

مؤسسة التجديد السياسي (*Fondapol*)

هي مركز بحث وتفكير (ثنك تانك)

ليبرالي تقدمي أوروبي

نيكولا بازير: رئيسا

غريغوري شرتوك: نائب رئيس

دومينيك راينبي: مديرا عاما

لورونس باريزو: رئيسة المجلس العلمي والتقييم

تنشر المؤسسة هذا الكتيب في سياق اهتمامها بالقيم

المستشار العلمي لسلسلة قيم الإسلام هو عالم الإسلاميات في جامعة ستراز بورغ إيريك جوفروا

العنوان بيد الخطاط راني روابح

الإسلام والديمقراطية: الأسس

أحمد الريسوني

أستاذ العلوم الإسلامية في جامعة محمد الخامس

(الرباط – المغرب)

المقدمة

الشورى مبدأ عرفه القرآن وسُنّة النبي (ص) وأصحابه. وقد فُهمت الشورى في السياق المعاصر على أنها المصطلح الإسلامي لما يُطلق عليه معاصرونا الديمقراطية. بيد أن هذا المفهوم يبقى ضبابيا بالرغم من نشر مئات الكتب والدراسات حول الموضوع في العقود الأخيرة. كثيرة هي الأبعاد المتعلقة بالشورى التي لا تزال بِكرًا.

تعتمد منهجية هذا النص على مصادر ومبادئ معيارية قائمة على آيات قرآنية وبعض عناصر حياة النبي (ص) والصور المثالية التي تركها الخلفاء الأربعة (الذين اكتسبوا شرعيتهم من إجماع الأمة). ويربط عدد من نصوص القرآن والحديث مبدأ الشورى بكل مجالات الحياة، المادية منها والروحية، الخاصة منها والجماعية.

موقع الشورى في الحياة الإسلامية

اعتاد العلماء، بخصوص مبدأ الشورى والأدلة الداعمة له في النصوص المعيارية الإسلامية، العودة بدايةً إلى آيتين من القرآن الكريم على علاقة بجدال الملائكة،[1] أي الخلق الميتافيزيقي للنظام البشري، وبالتالي المعنى الواجب إعطاؤه للانتشار الإنساني.

وقد صرّح العالم الكبير محمد الطاهر بن عاشور أن ذلك الجدل يحمل قيمة تأسيسية لنظام الخَلْق. ويمكننا أن نضيف إليه مبدأ التشاور الإبراهيمي، وهو يتلقى الأمر الإلهي بشأن ابنه إسماعيل. كانت معرفة إنْ كان إبراهيم سيضحّي بابنه مسألة محسومة سلفا بالأمر الإلهي نفسه، ورغم ذلك فقد سأل إبراهيم ابنه: ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا

---

[1]) ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ ومَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ سورة البقرة؛ آية 30 – 33

تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ﴾.[2] وبذلك فقد عمد إبراهيم إلى مشاورة ابنه بالرغم عن كونه قد تلقى الأمر الإلهي بالتضحية به.

وبشكل عام، فإن مبدأ الشورى، من وجهة النظر الإسلامية، ضروري في كل حال من أحوال العلاقات بين البشر.

الفضاء الخاص

تؤسس بعض النصوص المعيارية، ومن بينها عديد الآيات القرآنية، قاعدة للشورى في الفضاء الخاص، مثل تلك التي نجدها بين الزوج وزوجته، وبين الأولياء والأبناء، أو في حالات الخلافات الزوجية أو الطلاق. وإذا ما اعتمدنا وجهة النظر التي عبّر عنها ابن عاشور وغيره من المفسرين الذين أوردهم، فإن مبدأ الشورى يمثّل الممارسة الاجتماعية الأولى التي جعل الله لها "سابقة" بالمعنى القضائي.

---

[2]) سورة الصافات؛ آية 102

الفضاء العام

قيمة الشورى في الفضاءين الخاص والعام ظهرت في آيتين من القرآن. الأولى تتحدث عن أولئك الذين ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾،[3] والأخرى تشير إلى أمر الله تعالى نبيَّه ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.[4]

ذُكرَ مبدأ الشورى بشكل واضح في سورة الشورى (رقم 42). وقد أجمعَ العلماءُ على أن ذلك المبدأ يمثل واحدا من العناصر الأساسية المُشَكِّلة للإسلام. ففي سورة آل عمران، تتوجه الآية 159 إلى النبي (ص) باعتباره قائدا ومُعلّمًا مكلَّفًا بمهمة رسولية. وتستوجب تلك المؤهلات شروط اللين والصبر والرحمة والتسامح مع من حوله. كما يجب عليه طلب النُصح والأخذ برأي الآخرين. والأمر الذي تلقّاه النبي (ص) بمشاورة أصحابه ينطبق على كل قائد أو داعية إلى الإيمان، مثله تماما. وتُعتبرُ هذه الآية حاملة لمبدأ أساسي يخصّ الحُكم والحكّام في الإسلام، كما يعني

---

[3]) ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ * وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ سورة الشورى؛ آية 36 – 38

[4]) سورة آل عمران؛ آية 159

العلاقات بين الحكّام المسلمين.

كان الصحابي أبا هريرة يردد "ما رأيت أحدًا أكثر مُشاورةً لأصحابه مِن رسول الله صلى الله عليه وسلم". وبحسب المعيار الإسلامي فإن التوصية بـ"﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[5] تنطبق على الوُلاّة والرؤساء وكل من كانت له سلطة.

يؤكد كلام الله الموجّه إلى الذين ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾[6] على أن كل أمر ينتمي إلى الشأن العام لا بد أن يخضع للشورى، وأنه لا يجوز لأحد التصرف في المسائل العامة دون الرجوع إلى الشورى.

ذلك هو المعنى الظاهر من مُجمل النصوص والأمثلة التي تتحدث بإيجابية عن مبدأ الشورى وعمّن يحترمون ذلك المبدأ. ولأنها ترتكز إلى أمثلة مستمدّة من أقوال النبي (ص) التي أكّدها أهل العلم، فإن الشورى لا بد أن تفرض نفسها في المجال السياسي كما في الأحوال اليومية. نفس المبادئ تنطبق أيضا على كل من يتبوّأ منصب التحكيم أو القضاء. والمجالات الثلاثة الأكثر أهمية في علاقة بالشورى هي فضاءات الإدارة السياسية والمدنية والعسكرية.

---

[5]) نفسه

[6]) سورة الشورى؛ آية 36 – 38

إن الأمر الموجه للنبي (ص) باعتماد الشورى يُفسَّرُ على أن مداه عام، اللهم إلا إذا استلزمت الحاجة المُبَيَّنَةُ تطبيقا ضيقا أو مخصوصا. وبالعكس، فإن المجال الذي يصبح فيه تطبيق الشورى ضرورة حيوية هي الحالات العامة التي لا نجد فيها نصوصا معيارية مخصوصة.

وقد ورد عن علي بن أبي طالب، ابن عم النبي (ص) وزوج ابنته، قوله: "قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، الأَمْرُ يَنْزِلُ بِنَا بَعْدَكَ لَمْ يَنْزِلْ بِهِ الْقُرْآنُ وَلَمْ نَسْمَعْ مِنْكَ فِيهِ شَيْئًا، قَال اجْمَعُوا لَهُ الْعَابِدِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَاجْعَلُوهُ شُورَى بَيْنَكُمْ وَلا تَقْضُوا فِيهِ بِرَأْيٍ وَاحِد".[7] وقد أورد لنا ابن عمر أن مبدأ الشورى كان السبب في أصل إقامة الأذان للصلاة، فالرسول كان قد شاور أصحابه في أفضل طريقة يدعو بها المؤمنين إلى إقامة الصلاة.

في حين لم يكن من عادة الرسول (ص) العودة إلى أصحابه في الأحكام. إذ غالبا ما كان يستقبل الوحي الإلهي بشأنها، وهو مرجعه الأساسي في المسألة. بيد أنه كان يشاور أيضا في اتّخاذ تلك المواقف، حتى يؤسس لسابقة يقتدي بها ما يأتي من أجيال.

---

[7]) رغم ضعف سلسلة السند في رواية هذا الحديث إلا أن محتواه صحيح ثقة برأي أهل العلم.

ومن جهة أخرى فإن مبدأ الشورى العامة هو مُكوّنٌ أساسي في مجال القضاء الإسلامي. فأحكام القاضي تمس في الآن ذاته الأفراد والجماعات، بل وأيضا في بعض الحالات الدول والحكومات.

وتنطبق الأحاديث النبوية وبعض الآثار الأخرى المتعلقة بالشورى أيضا على النزاعات وعلى كل القرارات المتخَذَة الأخرى التي كان على الخلفاء وبقية صحابة النبي (ص) حلّها. إذ يجب التذكير أن نفس تلك المبادئ تطبّق على كل شخص يتبوّأ موقع القائد أو القاضي.

كان الخليفة أبو بكر إذا ورد عليه خصم نظر في كتاب الله فإن وجد فيه ما يقضي به قضى به بينهم، فإن لم يجد نظر هل كانت من النبي سنّة، فإن علمها قضى بها، فإن لم يجد خرج فسأل الناس (..) فإن أعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على الأمر قضى به.[8]

وبالإضافة إلى إقامة مبدأ التشاور وكشف فضائله وأهميته، فالإسلام يدعو المسلمين ويشجّعهم على الالتزام به في حياتهم العملية. وهو يأمر جماعة

---

[8]) محمد رواس قلعه جي؛ موسوعة فقه أبي بكر الصديق. بيروت: دار النفائس، 1994. ص 155

المسلمين بتطبيقه وتحويله إلى نظام ومواءمته مع التفكير الحر والإدارة الصالحة. وتبقى هذه الإباحة صالحة لكل زمان ومكان، وفي كل موضوع وسياق. كما أن الوسائل المستعملة لتطبيق ذلك المبدأ في حياة المسلمين تخضع لمبدأ الشورى، تماما مثل المسائل التنظيمية والإدارية للدولة، وللمجتمع، والجماعات المسلمة المحدودة.

وقد عدّد القاضي الحنفي أبو بكر الجصّاص فوائد ذلك المبدأ على الإسلام:

- فالشورى مع اجتهاد الرأي تسمح باتخاذ قرار صريح حول حوادث لا توقيف فيها؛
- وفيها تطييب لنفوس الصحابة ورفع لأقدارهم إذ كانوا ممن يوثق بقوله ويرجع إلى رأيه؛
- وفيها تشريع لاستعمال العقل البشري الحر.[9]

أما عند القاضي المالكي أبو بكر ابن العربي، فالشورى توفّر الفوائد التالية:

- تحدد أفضل طرق العمل
- تتخلص من الظلم والذاتية والأهواء الشخصية

---

[9]) أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر؛ أحكام القرآن. تح. محمد صادق قمحاوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ج 2 / ص 329

- تحمي من التعسف
- تشجع على تعاليم التواضع
- تعطي لكل ذي حق حقه
- تنشر جوّا من الحرية والمبادرة
- تنمّي القدرات التفكيرية
- تُجوّد الإعداد للتطبيق وتدعمه
- تُشيد بالإرادة الطيبة وبالوحدة
- تتحمل التبعات السلبية للحل الصالح.

العناصر الأساسية في ممارسة الشورى

الشريعة الإسلامية لا تفرض شروطا ولا تضييقا على الطريقة التي تُطبّق بها الشورى؛ بل على العكس فهي تترك تلك المسائل إلى مداولات الشورى نفسها. فالشمول والإطلاق ميزة النصوص الإسلامية التقليدية المفصّلة للشورى. وبالتالي فإن هذه الأخيرة تُعرَفُ بمجالها الشاسع والعام عند التطبيق، اللهم إلا إذا كانت التحديات مخصوصة جدا ما يستلزم توفر معارف وخبرات ضرورية في الذين يقترحون حلولا لتلك القضايا.

إن مبدأ الشورى في تعلقه بالمسائل العامة يعني تدبير شؤون الدولة والمجتمع. وهو يدعو — كذلك — إلى

تبنّي إجراءات تنظيمية وتطبيقية متعددة. كما أن هذه الأخيرة تتطلب بدورها نظاما أو مجموعة مفصلة من القواعد، هي إلى حد الآن ضمن المسكوت عنه في الفقه الإسلامي. الطريق إذًا مفتوحة على الأفكار المبدعة في مجال المبادئ القانونية الإسلامية.

إن بعض القواعد التنظيمية أو السنن الكونية تتعلّق بإقامة الشورى وتطبيقاتها في نطاق الشؤون العامة وإدارتها الجماعية. ولا نجد لتلك السنن، مثل تفاصيل القيام بالاستشارة، توضيحا في الفقه الإسلامي. ولكن يمكنها، بفضل مسار من الاستقراء والامتحان الدقيق، أن تُستَخرج من نصوص الشريعة الإسلامية، أو من سنّة النبي (ص) وممارسات الخلفاء الأربعة من بعده.

تنحو تنظيرات معينة إلى تحديد دائرة الأشخاص المعنيين بالاستشارة. بيد أن النبي (ص) كان قد استشار جماعة من أصحابه، وأعدادا لا حصر لها من الأفراد والمجموعات. ولنا العديد من الشواهد التي يقول فيها النبي (ص) للناس: "أشيروا عليّ".

تطرح الآيتان القرآنيتان اللتان تمثلان قاعدة تطبيقية للاستشارة فهما شموليا وتحددان مجال تطبيقها بين المؤمنين، بما في ذلك النساء. فالفقه الإسلامي، في

أوامره ونواهيه، يتوجه في نفس الوقت إلى الرجال والنساء، حتى في حال استعمال ضمير المذكّر سواء كان في الإفراد أو في الجمع. ونحن نعرف حالات عديدة بحث الرسول (ص) فيها عن استشارة نساء من دائرته. وفي حالات أخرى استشار الرجال والنساء مع بعضهم، وذلك في حالة الأوضاع الخطيرة كالحرب وأخلاقية الممارسات الإسلامية وإقامتها. يحتوي القرآن على روايتين لمشاركة النساء في الشورى. الأولى بخصوص ملكة سبأ التي طلبت المشورة.[10] والثانية عندما أشارت امرأة على أبيها بالاستعانة بموسى، وهو رجل أمين.[11] أما أولئك المعترضين على مشاركة المرأة في الشورى (في البرلمانات مثلا) فإنهم يلوّحون خطَلاً، بعدم جواز تقلد المرأة لأي منصب سيادي في الفضاء العام.

وسواء كان الأمر مقصودا أم لا، ففي بعض الأحيان يمكن لمبدأ الشورى أن يحدد خيارات المتدخلين. فعلى سبيل المثال في حالة المسائل التي تتطلب خبرات محددة، تصبح مشاركة كل أفراد الجماعة أمرا عبثيا. ويذهب العلماء هنا إلى أن المستشارين لا بد أن تتوفر

---

[10]) سورة النمل؛ آية 29 – 35

[11]) سورة القصص؛ آية 26

فيهم في نفس الوقت النزاهة والمعرفة والخبرة المحصّلَة، وأن يكون وقع اختياره بالانتخاب أو بالتعيين. وتتميز هذه الطريقة كونها تُمكّنُ من اختيار أشخاص أكفاء وذوي خبرة، يحوزون عادة على رضا الجمهور الواسع. ويشير الوحي القرآني والسنة النبوية، وكذا التفاسير المتعلقة بهذا الموضوع إلى إمكانية الدمج بين الطريقتين، مع تفضيل للانتخاب. وعندما يتوفر النصاب، ويُحتَرَمُ مبدأ الشورى الذي يؤدّي وظيفته، يمكن الاستغناء عن مواصلة الإجراءات.

يتوجّه الله تعالى إلى نبيه (ص) بالقول: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾.[12] فمبدأ الشورى حول قضايا وحالات متعيّنة ودقيقة يعني أشخاصا ذوي خبرة عالية، خاصة في مسائل على علاقة بالعلوم والقانون والعدالة، كما في التخطيط الصناعي والاقتصادي والعسكري. وهو يحتاج أكثر فأكثر إلى تبادل المعارف والخبرات. ويتطلّب أيضا نقاشا حول مختلف مظاهر المسألة للتوصل إلى تقييم وإلى تخطيط مناسب.

وفي السياق الإسلامي فإن مجلس الشورى يشتغل

---

[12]) سورة آل عمران؛ آية 159

بالتوازي مع رئيس الدولة وحكومته. وقد أصبحت مثل تلك المجالس جزءا من المؤسسات الكبرى عند مُعظم أمم العالم، كما في غالبية البلدان الإسلامية. وهي تتألف من مستشارين رئيسيين يحوزون ضرورةً، بحسب مبدأ الشورى، على المعرفة والنزاهة والتجربة.

قام جدل كبير لمعرفة ما إذا ما كانت نتيجة مسارات الشورى مُلزِمَة أو غير مُلزمة. وكيف نتصرف مع الرأي الأغلبي الذي تُفرزه الشورى ؟ اعتبر العلماء الأُوَل مبدأ الشورى أداة للمعلومات في يد القادة. أما اليوم فإن العلماء والمفكرين يميلون إلى الرأي القائل إن القادة أو الأشخاص في موقع السلطة أو القرار مُلزمون بالقرارات المتّخذة في مجالس الشورى.

هناك توجه رئيسي في عدّة أحاديث صحيحة لصالح الانخراط في موقف الأغلبية. ويمكننا استخراج نفس التصور من الحديث الذي يتوجّه فيه النبي (ص) بالقول إلى أبي بكر وعمر: ((إِذَا اتَّفَقْتُمَا عَلَى أَمْرٍ لَمْ أُخَالِفْكُمَا)).[13]

أما فيما يخص وجهات النظر التي ستصبح تشريعا لا

---

[13]) أبو بكر بن العربي؛ عارضة الأحوذي في شرح الترمذي. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت./ ج 7 ص 206

رجعة فيه للأمّة جمعاء، فإن الرأي الأغلبي يجب تبنّيه واحترامه في المجالس الاستشارية وغيرها من المؤسسات التي تملك سلطة القرار.

وفي إطار الاستشارة، لا نجد في القرآن أي حُكم صريح بخصوص اتّباع رأي الأغلبية، ما عدا بعض الحالات النادرة.

ونجد مواضع أخرى كثيرة يتعرض فيها الكتاب بالنقد للـ"قدامى" أو "أكابر" القوم، واصفاً لهم بأنهم زاغوا كثيرا عن الحق، وأنهم مخادعون. كما تحذّرنا الأحاديث الكثيرة وغيرها من أعمال النبي من فساد نخبة الحكم، وبالتحديد العلماء والقادة السياسيون، الذين يمكن أن يؤدّي فسادهم إلى هلاك الأمة، كما يمكن لفضائلهم الأخلاقية ونزاهتهم أن تنصلح به حالها.

ففي القرآن لا يقام التعارض أو المقارنة في العدد قَلَّ أو كثُر، بل بين الاختيار الجيد والاختيار السيئ. والى اليوم، فإن الآية 38 من سورة الشورى التي تهنّئ الذين ﴿اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾، وكثيرا ما نقرأها، تقترح أن يكون الرأي المتفق عليه، في استشارة حقيقية، هو الشائع، وأن تكون القرارات المتخذة جماعية لا أنْ يتخذها شخص

واحد. فملكة سبأ أوضحت أنها لن تأخذ برأيها في مسائل جليلة ثقيلةٌ تبعاتها، دون الرجوع إلى موافقة مستشاريها. ونحن لا نجد في القرآن ما يناقض أو يلغي رأيها. كما أننا نجد في حياة النبي ونموذجه ما يؤكد صحة كلمات الملكة. تعرَّضَ القرآن لملكة سبأ باعتبارها مثالا للإدارة الحكيمة والسلوك القويم. كما تؤكد أقوال الملكة وأفعالها أنها كانت كفُؤة في مهمتها، ولكن أيضا أن المجلس الاستشاري قد أجاز لها ما عزمت عليه. كانت الملكة خبيرة عارفة وحكيمة.[14]

كما أن مثال تطبيق مبدأ الشورى في حياة النبي (ص) يضيف دعما قويا للفكرة القائلة إن المسار ينتهي بتبنّي رأي الأغلبية ووضعه موضع التنفيذ. ففي معركة بدر سنة 622، لم يكن النبي يرغب في الخروج إلى الحرب، قبل التأكد من دعم غالبية أصحابه له، وكذا المهاجرون والأنصار. أما في معركة أُحُد الدراماتيكية، فإن الأغلبية قد عارضت إستراتيجية النبي (ص) الدفاعية. ولكن الأخير استمع إلى حججهم، وعدّل من خطته بحسب رأي الأغلبية. وقد أثارت تلك الاستشارة وما نتج عنها كثيرا من

---

[14]) سورة النمل؛ آية 22 – 43

الجدل حول ما إذا كان رأي الأغلبية ملزما. ففي هذه الحالة تنازل النبي عن رأيه الخاص لصالح الرأي الذي ذهب إليه معظم أصحابه. ومباشرة بعد تلك الحادثة جاء الوحي بالأمر الإلهي ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.

ولم يذكر الصحابة الذين شاركوا في أحد، ولا النبي (ص) نفسه (وهو الذي لم يترك فرصة إلا واستفاد منها للتحذير والتعليم والتلقين) أن تخليه عن رأيه والالتحاق بالرأي المخالف له كان سببا في الهزيمة. وقد تناول القرآن بتفصيل تلك الحادثة الدرامية ونتائجها، ولم يشرْ من بعيد أو قريب لمثل ذلك التأويل.

سبق للنبي التحرك قبل سماع رأي الآخرين (وهو أقل ما يمكن ترقبه من رسول حاضن للوحي الإلهي ومطبق لأوامره). وفي الحالات التي لم يتلق فيها أوامر إلهية كان لا يتورع عن استشارة من حوله.

إن مفهوم احترام الأغلبية ليس غريبا ولا جديدا على ثقافتنا ولا على نظامنا التشريعي. بل هو منغرس في أعماق فكرنا، في الشريعة والمجتمع الإسلامي بعامّة. وقد دافع العلماء المسلمون على مبدأ التعويل على الأغلبية منذ البداية.

فالمحدّثون مثلا أولوا عناية خاصة لكتب الحديث التي

تتواتر سلاسلها. ونفس الشيء بالنسبة للفقهاء وعلماء أصول الفقه الذين كانوا يميلون إلى الآراء الفقهية التي يقرّها أكبر عدد من الباحثين المختصين والعلماء. وإذا اختلف العلماء حول مسألة، كان الأحوط الالتجاء إلى تبني رأي الأغلبية. ونفس المبدأ يطبق على آراء صحابة النبي (ص). وكانت تلك المنهجية تسمح بفهم ما يأمر به القرآن والسنّة، وما تتضمنه من غايات. يمكننا إذا افتراض أن الاستقامة والحقيقة تدور دائما مع الجماعة.

نظرة حول الشورى الإسلامية في عصر التأسيس

يبحث هذا الفصل في التجارب الأولى للشورى في الجماعة المسلمة لتحديد كيفية تطبيقها في حياة النبي والخلفاء الأربعة من بعده. كما يحتوي أيضا على قراءة للعصور المتأخرة عندما تعرض مكانة مبدأ الشورى إلى هزات عنيفة. وتطرح هاتين الفترتين التأسيسيتين دروسا جمّة حول تطبيقاتها.

كما تحتاج ملامح تلك التجارب أيضا، وهي لا شك ضرورية، إلى تدعيم وإغناء تأتيها من مجالات أخرى من الحياة الإسلامية.

يمثل مبدأ الشورى القوة والحيوية وتماسك الجماعة الإسلامية الأولى. ولا تزال حركات الإحياء الإسلامي إلى اليوم تستلهم من مثال الحكمة ذاك لرفع التحديات الخاصة بعصر الحداثة.

اعتُبرَ مبدأ الشورى، من بداية الإسلام، إعلانا فطريا وعفويا من أشخاص واعين وعاقلين. وقد أسبغ عليه الفقه الإسلامي شرعية وأقامه إلى مستوى الإلزام في تطبيق إسلامي صحيح. وبالفعل، فقد شرّع الفقه ممارسات فطرية عديدة، ومبادئ تعمل للصالح العام. كانت تلك الممارسة، في بداية عهد الإسلام، آلية. كما كان ذلك المبدأ، وقد أقامه النبي (ص)، محل تطبيق من صحابته والخلفاء من بعدهم.

وقعت استشارة واسعة بين مجموعات صغيرة لاختيار خليفة لرسول الله (ص). وأدّت إلى مبايعة أبي بكر. وكان ذلك الاختيار لقائد صالح وذي درجة روحية عالية مسبوقا بكثير من النقد والنقاش الصريح دون أي رقابة. وفي مرضه، بدأ أبو بكر في استشاراته للبحث عن خليفة له. وقع الاختيار على عمر فعُيّن خليفة لأبي بكر. وعندما طُعِن، طُلب منه وهو على فراش الموت أن يكتب وصيته ويعيّن خليفة من بعده كما فعل أبو بكر، فأجابهم: "لا أرى لكم إلا من

مات الرسول (ص) وهو عنهم راض"، واختار ستة نفر من الصحابة للتشاور واختيار واحد من بينهم لخلافته. كان قراره يقوم على أسس متينة، فقد جعل معيار الاختيار من كان قد حصل على ثقة النبي ودعمه المباشر. كما كان أولئك الستة رؤوس القوم الذين تدين لهم رقاب الجماعة المسلمة.

هناك مسألة أخرى تستوجب الشورى، هي كيفية التصرف في أراضي الفتح (وهي مسألة قانونية ذات أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية). كانت تلك المشكلة سببا في نزاع ظهر بين الصحابة. ولما عجز عمر ومختلف الفرقاء في إيجاد حل مقبول، طُرح الأمر على مستشارين من الثقات. وقد لقي رأي عمر بإبطال "العمل بتقسيم الفيء" دعما من غالبية الصحابة "العالمين والمتفقهين".

كان مبدأ الشورى في بدايته يتميز بالرغبة في البحث عن المشورة لدى الآخرين. كانت هناك حرية في التفكير والتعبير والمبادرة والمجاهرة والإنصاف والثقة، دون أن ننسى البساطة والمرونة في التنظيم. وكمثال على ذلك رفض أبي بكر وعمر للقطع في أي مُحدثٍ قبل جمع أعيان الجماعة المسلمة ومشاورتهم.

وقد ترافق الانتقال من عهد الخلفاء الأربعة (وهو مواصلة للعهد النبوي) إلى فترة الأمويين مع تغيّرات عميقة طالت شؤون السياسة. وفي مستويات أخرى (العقائد، والثقافة، والسياسة، والمعارف، والجيش) حافظ التقدم الإسلامي على وتيرته. في حين خلّفت الإدارة الحذرة للخلفاء الأربعة الأول، والقائمة على الحكمة، خلافة قهرية قائمة على مبدأ التوريث.

كانت ممارسة مبدأ الشورى تفتقر إلى التنظيم والتقنين. وكانت أهم تطورات الدولة والجماعة المسلمة تتطلب وضع برامج منظمة ومؤسسات.

ففي عهد "الخلفاء الراشدين" كان هناك مسار من التطور المتواصل في مستوى كل الهياكل والأنظمة وطرائق الاستغلال تقريبا، ما مكّن من تدعيم الدولة الإسلامية وتوسعها في ذلك العصر. وكان التطور يحصل، أحيانا، عبر استجلاب تجارب من دول أخرى ومن أزمان مختلفة والقيام باختراعات مبدعة تقوم على مبادئ الإسلام.

اكتسبت الدولة الإسلامية، بتلك الطريقة، عددا من الهياكل التنظيمية الجديدة، أو عرفت تجويدها في المجالات السياسية والمالية والإدارية والعسكرية والتعليمية والقضائية والاجتماعية. حافظت الدول

والمجتمعات الإسلامية وصقلت الأنظمة والأجهزة الضرورية حتى تجيب عن حاجياتها الروحية والمادية.

بيد أن مبدأ الشورى لم يأخذ شكل البرنامج أو النظام. كان يمكن القيام بمجهود أكبر لتمكين الانتقال من شكل أصلي لمبدأ الشورى في بداية الإسلام – يتميز بالبساطة والمرونة – إلى ممارسة مقننة ومهيكلة، حتى يتواءم بشكل أفضل مع التطور المستمر للحياة، ومع الوظائف القانونية ومختلف الإجراءات التي اتّخذتها الجماعة الإسلامية وطوّرتها.

وحتى بالنسبة لاختيار القادة السياسيين والروحيين للأمة الإسلامية، فإن مبدأ الشورى لم يعد يطبَّق. إضافة إلى التوقف عن تطبيقه بشكل آلي وحقيقي، اللهم إلا في حالات نادرة، في المجال السياسي بمعناه الواسع. وعوضا عن ذلك فإن الوصول إلى الحكم أصبح يتمّ سواء على قاعدة "التوريث" أو الغصْب والغلَبَة. وأصبحت مقاليد الحُكم مجتمعة بين يدي السلطان الذي يديرها بحسب أهوائه ومصالحه. أصبحت تلك البنية، في السياسة، هي الأكثر انتشارا.

لا شك أن التطبيق الأمثل للشورى يتجلّى في النظام القضائي الإسلامي. وفي هذا المجال، فإن اتّخاذ

القرارات بموافقة الجماعة يجد أصوله في ممارسة الخلفاء، وبالأساس عمر وعثمان. فالشكل القديم للاستشارة القضائية أضحى هو السائد وخاصة في الأندلس والمغرب، حيث أصبح جزءا مُضمَّنًا في الآلة القضائية. ومن كانوا يُطلبون للمشورة يُعيّنون مستشارين، بعد أن يتم اختيارهم من قبل القاضي أو رئيس تلك الطبقة، وهما مؤهّلان لإصدار قرارات قضائية قائمة على الشريعة الإسلامية. وبذلك، كانت السلطة القضائية في الإسلام هي الأفضل على مرّ التاريخ، ونجحت بشكل واسع في المحافظة على استقلاليتها وحيادها. وكانت الدول والأنظمة السياسية المتعاقبة في التاريخ الإسلامي عاجزة عن مقاومة هيمنة السلطات الإسلامية على الفضاءات التشريعية والثقافية.

كيف يمكننا، اليوم، تجويد وترويج مبدأ الشورى ؟

بعض المسائل المتعلقة بمبدأ الشورى بقيت غير مفهومة، كما لم توضع مبادئها موضع التطبيق بما يكفي. بقي هناك فراغ لا بد من ملئه إذا ما أردنا إنشاء إطار صلب في مجالات شتى لتطبيقاتها الأكثر

عمليّة. إن إعادة النظر الشامل لهذه الممارسة سيمكننا من معرفة أهميتها والتقدم نحو تأسيس نظام تنضمّ فيه.

ولفهم الأسئلة المتعلقة بذلك، وإدماج مبادئها بطريقة ناجعة، لا بد أن نلتفت إلى قواعدها. سيسمح لنا ذلك بمواكبة متطلبات الحياة المعاصرة. وُضعتْ هذه القواعد منذ فجر الإسلام، أيام النبي (ص) والخلفاء "الراشدين". وهي تتكون من:

- التوجه النظري والعملي الذي أقره النبي (ص) وصحابته والخلفاء "الراشدون"؛
- مبادئ الشريعة الإسلامية وغاياتها؛
- الأنظمة والترتيبات المرتبطة بمبدأ الشورى، المطبقة في مختلف بلاد العالم على مرّ التاريخ الإسلامي.

نقطة انطلاقنا في سعينا لإقامة الشورى هي التأكّد من أنها تأتي من دين الإسلام ومن الوحي الإلهي. هي إذا منحة من الله وواحدة من الأسس الجوهرية للشريعة الإسلامية. وبالتالي، فتطبيقها يعني تطبيق الشريعة، والتقاعس عنها يعني إهمال الشريعة. وبقطع النظر عن الوحي فإن مبدأ الشورى يمثل الطريقة الرئيسية التي يمكن بها تحديد وجهة السلوك الفردي

والجماعي المطابق للحكمة وللتوجه السليم. يخضع المسلمون بدايةً إلى توجيهات الوحي، يليه مبدأ الشورى.

وبفضل هذين المصدرين نجد المعرفة والتفهم، ومعهما نجد إمكانية تجريب التدبّر العقلي والتأويل بشكل نافع. وعندما يكون موضوع الانشغال متعلقا بالمصلحة العامة، تصبح ضرورة التشاور أكثر إلحاحا. هنا يكمن جوهر مبدأ الشورى ذاته. وبفضله يمكننا التفكير سويًا في المصلحة العامة، والتخطيط لمختلف الخطوات الواجب اتّخاذها لتطوره المتناسق، ولإدارته بطريقة هادئة.

إن الأشخاص الذين يجدون أنفسهم مؤقتا في السلطة وفي سدّة المسؤولية لهم واجب شخصي بتمكين الآخرين من المساهمة في مسار التفكير والتخطيط والإدارة. ومن حق المسلمين أن يُستشاروا في مواضيع الشأن العام ومصالحهم المشتركة.

ونظرا للانحطاط الذي تعيشه أمّة الإسلام، وعجزها عن تطبيق مبدأ الشورى بطريقة آلية، جاء الوقت الذي يجب علينا فيه استعادة قيمته وإدراك الحاجة إليه. وبالنهاية، فإن هذا المبدأ لا يُعلى عليه إلا القرآن والسُنّة باعتباره مصدرا للتوجيه ووسيلة موثوقة

للتسيير. إن إعادة مبدأ الشورى في الحياة الإسلامية إلى مكانته الطبيعية شرط لازم للإصلاح الروحي والمادي.

لم تُكرَّس الشورى في يوم من الأيام في مجموعة من المؤسسات الدائمة، على عكس وظائف أخرى كالحكومة والإدارة وتوزيع الزكاة والحسبة والأسواق والسلطة القضائية ومقاومة الجريمة والشرطة والأمان والمعارف والتعليم. وفي بداية الإسلام كان وضع مثل تلك المؤسسات غير ضروري كما أنه مناسب، لأن مسار الاستشارة كان يتميز بالتلقائية والبساطة والنزاهة والثقة.

وحتى بدون نظام محدد أو مؤسسة متخصصة فإن مبدأ الشورى كان يطبق بشكل دوري وفعال. وبتناسق مع الاتجاه العام نحو التقنين والتنظّم إبّان فترة الخلفاء الشرعيين، فإن عددا من المبادرات والخطوات التنظيمية قد تمّ اتّخاذها. بيد أنه لم يُحتفَظُ بها ولم تُطوَّر لأجيال المستقبل.

إن الأسلوب الأكثر طبيعية كان يمكن أن يكون في تطور تلك الإجراءات التنظيمية مع الوقت، عبر تطبيق مبدأ الشورى في الحياة العامة بإطلاقٍ وعلى المستوى السياسي بشكل خاص. فالفراغ التنظيمي

والقانوني الخاص بالشورى قد ترك الباب مفتوحا أمام منطق الحُكم غير المسؤول.

تضع الشورى الفقه الإسلامي والعقل والمصالح المشتركة في وضع الحَكَم الأعلى وسط أفراد الجماعة. وبفضل مبدأ الشورى الذي يفسح المجال للنقاش وللفهم وللاتفاق المتبادل، يحصل كل فرد على ما يستحقه. هو أيضا مسار من البرهنة، يُمَكِّن من هداية المتدخلين عبر عناصر الأدلة والمنطق السليم. لا بد من وجود مؤسسات تدعم تلك التطبيقات والقوانين التي تديرها.

لم يضع الإسلام نظاما واضحا لتلك الممارسة، على شاكلة طريقته في مقاربة المسائل التنظيمية التي تتعرض إلى التطور والتغيّر الدائم. ولكن المسلمين تثيرهم بعض الآيات من القرآن وبعض الأحاديث النبوية في بحثهم عن المعرفة والتعليم. الرسول نفسه (ص) قد أعطى المثال الحيّ. ووجب على المسلمين أن يجتهدوا في إصلاح وضعهم بإعادة تطبيق مبدأ الشورى نظريا وعمليًا.

وجد الصحابة والتابعون أنفسهم، بسرعة، أقلية في جزيرة العرب كما في بلاد الشام والعراق ومصر وبلاد فارس وإفريقيا الشمالية، وغيرها من البلدان. ونحن

نعلم أن أي تطور، وخاصة إذا كان سلبيا، يستدعي استعمالا مناسبا لتدبّر مستقل ومبدع. سيساعدنا مسار التفكير ذاك على اتخاذ قرارات تتفق مع أهم نصوص الشريعة الإسلامية. نفس الأمر ينطبق على مبادئه وغاياته الأكثر تلاؤمًا مع تلك الوضعية. لا بد أن نتبنّى إجراءات وأن نضع مؤسسات تمكّن من الحفاظ على المصالح، وفي نفس الوقت تحذّر من الانشقاقات الممكنة.

يجب أن نستخلص الدروس من التجارب التاريخية، سواء كانت فاضلة أم فاشلة، لإعادة البناء في المستويات النظرية كما العملية لمبدأ الشورى. ويستوجب إعادة البناء ذاك سدّ الفراغ التنظيمي، من خلال مَنْهَجَة تطبيق مبدأ الشورى ومأسسته.

وأخذا بالاعتبار أن التنظم ضرورة، فإن أربعة مبادئ تشريعية تحوز على دعم واسع من النصوص القانونية الإسلامية، وهي قابلة للتطبيق على مسائل التأويل المتعلق بتطور الحياة البشرية:

- المثال الأبرز للمبدأ الأول هو الموقف الذي اتّخذه عمر عندما فهم أن المطلوب منه تعيين خليفته. كان يعلم أن ذلك الاختيار سيُفرَضُ على الجماعة المسلمة في مجموعها. وإزاء هذا القرار

ثقيل العواقب، أعلن عمر أن كل قرار ذي طبيعة مماثلة إذا ما اتُّخِذَ دون استشارة عامة مسبقة هو قرار باطل. وبهذه المقاربات الحذرة منع بشكل حاسم الفتنة والحرب الأهلية عبر بعث مجلس استشاري مخصوص بانتخاب خليفته.

- المبدأ الثاني التشريعي، "سدّ الذرائع"، يكمّل الأول ويمدّ فيه. هو أكثر دقة، لأنه يُطبَّقُ في الحالات التي يمكن للشرعية الظاهرة فيه أن تؤدّي في نهاية التحليل إلى أفعال شريرة، وبعبارة أخرى عندما يُستعمَلُ شيء مشروع وحلال لغاية أخرى غير الغاية الأصلية.
- المبدأ الثالث الذي يتعلق بتنظيم مسار الاستشارة هو واحد من المبادئ الأساسية في الفقه الإسلامي: "المصالح المرسَلَة". يقوم هذا المبدأ على مفهوم "**الـ**"شريعة الهادفة إلى خدمة المصالح الأخلاقية والمادية، وقراراتها تستهدف جلب الفوائد للأشخاص وحمايتها. والمصلحة تُحَدَّدُ غالبا بحسب السياق. فالشريعة لا تعدد جميع تفاصيلها، ولا كلّ القرارات اللازمة، لأن هذه الأخيرة تتوقف بالطبع على ظروف تتطور بشكل مستمر.

وبالتالي، وبالإضافة إلى المعايير الخاصة، فإن الشريعة قد وضعت مبادئ عامة وكونية، يمكن لعدد كبير من القواعد أن تُشتَقَّ منها.

كل ما هو صالح ومفيد وعادل ومنصف وكريم يوجبه القانون الإسلامي، سواء باعتباره مندوبٌ أو واجبٌ.

ويجب على الأحكام القضائية الإسلامية أن تستجيب للشروط التالية:

- أن تكون متوافقة مع مقاصد الشريعة بما لا يتعارض مع أيٍ من مبادئها، ولا تختلف مع أي من نصوصها؛
- أن تكون مفهومة ومتطابقة مع التفكير المنطقي، بما يمكّنها من الحصول على أكبر قدر ممكن من القبول؛
- أن تكون، في حال الاعتراف بها وتطبيقها، موجَّهَةً إلى نشر أهداف الشريعة الإسلامية. وبالمحصّلة، لا بد أن تكون الغايات الأخلاقية والاجتماعية للشريعة مُحترَمَة. ولا بد للقرارات الخاصة أن تبقى ملائمة للمقاصد العامة (حفظ النفس، حفظ المال، حفظ كرامة الفرد، الخ).

كان هذا المبدأ الإسلامي الأساسي يطبَّقُ من

قبل الفقهاء المسلمين والحُكّام والقضاة على مرّ القرون. وقد شكّل قاعدة يرتكز إليها عدد لا محدود من التطبيقات في مجالات مختلفة. ومثال تلك الاستعمالات الشورى في مسألة جمع القرآن إبّان خلافة أبي بكر (الخليفة الراشدي الأول)، مشفوعة بنشر نسخة واحدة من المصحف للمسلمين جميعا أينما كانوا في أرض الإسلام زمن خلافة عثمان بن عفان (الخليفة الثالث).

- أما المبدأ الرابع فيتمثل في الاستلهام من النماذج والتجارب التي طُوِرَتْ خارج أمة الإسلام. فمحتواها يصبح مقبولا بإخضاعه لمعايير الشريعة الإسلامية، وقد وقع تنفيذه على مر التاريخ الإسلامي. لقد طُبِّقَ لقرون من قبل النبي (ص) وصحابته والخلفاء الأربعة الأُوَل والمسلمين من بعدهم. حصل ذلك على وجه الخصوص في مسائل تتعلق بالتنظّم والإجراءات الإدارية. اقتبس المسلمون كل ما بدا لهم مفيدا وغير متعارض مع الدين. وكان المعيار في ما يمكن أخذه هو مدى مطابقته للإسلام وفوائده الراجعة للأمة الإسلامية. كانت تلك الاقتباسات وسيلة للاستلهام من النبي (ص)، بأن تجد ما يؤيدها في

القرآن أو في سُنّة النبي، أو ما أتى به صحابته "والخلفاء الراشدون". وفي الإطار الديمقراطي على سبيل المثال، نحن نحتاج لمعارف وخبرات عملية للتشكيل والتنظيم والأجرأة.

وفيما يتعلق بمبدأ الشورى باعتباره أداة إصلاح، فإن الجدل الحالي يترجم وعيا وتفاعلية جديدة مع المحيط السياسي والاجتماعي. تُجسّد الشورى أحد المبادئ الإصلاحية المتجذّرة في قلوب وعقول المسلمين، مع قدرة عظيمة على التأقلم والتعديل. كيف يمكننا إدخال هذا المبدأ الإصلاحي في آلية عملية، تستطيع به الجماعة المسلمة المضي قُدُمًا في تفعيل الإمكانيات البناءة والتقدمية المتعلقة بالتزامهم برسالة الإسلام ؟

ثقافة الشورى ضرورية.

إن نشر ثقافة التشاور يستوجب كثيرا من الكتابات والمحاضرات والندوات. ذاك هو ثمن الوعي بأهمية الفوائد التي نجنيها من ممارسة مبدأ الشورى، ولكن أيضا الخسائر والتراجعات التي يمكن أن نحصّلها في حال التغاضي عنها.

يجب على الخطاب البيداغوجي الضروري لنشر ثقافة الشورى أن يُبلَّغَ بكل الوسائل الممكنة. وسائل الإعلام، والتعليم، والتوجيه، والوعظ .. الخ، كلها

يجب أن تُعبَّأَ في هذا الاتجاه.

يرتقي مبدأ الشورى بالفرد في إدارة شؤونه. فهو يمكّنه من خدمة مصالحه الخاصة ومصالح الآخرين بشكل أفضل، ومن تقليص الشر، والتطهّر، وتنمية ذكائه. ويمكن للمجموعات والمنظمات المُدركة لقيمة هذه المقاربة أن تشجع ثقافة الشورى في الأوساط الإسلامية عبر الانخراط في إدراك الوعي الشامل والجماهيري بالشورى كضرورة حتمية.

الخاتمة

إن الأفراد والجماعات المنخرطة في مبدأ الشورى يعيدون الوصل مع المقاصد المركزية للشريعة، ويشكّلون طليعة الأمّة.

لنتذكر الآية القرآنية التي تصف أمة الإسلام بـ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾.[15] نزل الوحي بهذه الآية عندما كانت جماعة المسلمين تتكون فقط من مجموعات صغيرة من المؤمنين الذين يدعون الآخرين إلى الإيمان. لم يكن هناك إذًا لا دولة ولا خلافة. روح الشورى يجب أن تطبع مُجمل الثقافة التي نعيش فيها.

---

[15]) سورة الشورى؛ آية 38

وبعبارة أخرى، فلا بد أن تُصبح "فنًّا للحياة" يتغلغل في كل المجالات. لا يمكن لمبدأ الشورى أن يتم الترويج له بشكل كامل إلا في فضاء من حرية الاعتقاد، وحرية الفكر والتعبير.

قيم الإسلام

قيم الإسلام 1

التعددية الدينية في الإسلام، أو الوعي بالغيرية

إيريك جوفروا
جانفي 2015

قيم الإسلام 2

القرآن، مفاتيح للقراءة

طارق أوبرو
أفريل 2015

قيم الإسلام 3

الإنسانية والإنسية في الإسلام

أحمد بويردان
أفريل 2015

قيم الإسلام 4

التصوف: روحانية ومواطنة

باريزا الخياري
جوان 2015

قيم الإسلام 5

الإسلام والميثاق الاجتماعي

فيليب موليني
أوت 2015

قيم الإسلام 6

الإسلام وقيم الجمهورية

سعد الخياري
جوان 2015

قيم الإسلام 7

التـربية في الإسـلام

مصطفى الشريف
أكتوبر 2015

قيم الإسلام 8

النساء والإسلام، رؤية إصلاحية

أسماء المرابط
أكتوبر 2015

قيم الإسلام 9

الإسلام والديمقراطية: الأسس

أحمد الريسوني
نوفمبر 2015

قيم الإسلام 10

الإسلام والديمقراطية في مواجهة الحداثة

محمد بدّي ابنو
ديسمبر 2015

قيم الإسلام 11

الشيعة والسنّة: سلام مستحيل ؟

ماتيو تيرّييه
جانفي 2016

Fondation pour l'innovation politique

مؤسسة التجديد السياسي

ثنك تانك ليبرالي، تقدمي أوروبي

تقدم مؤسسة التجديد السياسي فضاء مستقلا من الخبرة الفنية والتفكير والتبادل، متوجهة نحو إنتاج الأفكار والمقترحات وتوزيعها. وهي تساهم في تعددية الفكر وتنمية الحوار العمومي ضمن توجه ليبرالي، تقدمي أوروبي. وتعطي المؤسسة الأولوية إلى أربعة رهانات كبرى: التنمية الاقتصادية؛ الإيكولوجيا؛ القيم؛ والرقمية.

يضع الموقع الرسمي www.fondapol.org على ذمة الجمهور جميع أعماله. وتجعل منصّتها المعلوماتية " Data fondapol " مُتاحة للجميع للولوج واستعمال المعلومات المُجَـمَّعَة في مختلف مراحل الاستبيانات وبمختلف اللغات، عندما يتعلق الأمر بدراسة عالمية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن موقعنا الإعلامي " Trop Libre " يسلط نظرة نقدية يومية على الأحداث اليومية وحراك الأفكار. " Trop Libre " تقترح أيضا يقظة مستمرة لمتابعة تداعيات الثورة الرقمية على الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر تخصيص خانة خاصة في الموقع يحمل تسمية " Renaissance numérique " (الإحياء الرقمي)" وكانت تسمى سابقا: Politique 2.0.

مؤسسة التجديد السياسي مؤسسة غير ربحية، وتخضع لنظام الخدمة العامة. وهي مستقلة ولا تخضع في تمويلها إلى أي حزب سياسي. مواردها عمومية وخاصة، وتتمتع بدعم من الشركات ومن الخواص، وبشكل رئيس من تنمية نشاطاتها.

La Fondation pour l'innovation politique

Les données en open data

data.fondapol

Le site internet

www.fondapol.org

Les médias

fondapol.tv

Trop Libre

Une voix libérale, progressiste et européenne

Linked in

11, rue de Grenelle
75007 Paris – France
Tél. : 33 (0)1 47 53 67 00
contact@fondapol.org